PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51ST STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

معالي

الدكتور أبوبكر عبدالله القربي

وزير خارجية الجمهورية اليمنية

أمام

الدورة أل(٥٩) للجمعية العامة

للأمم المتحدة

نيويورك ، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤

السيد الرئيس ،،

يسعدني في البداية أن أهنئكم على الثقة التي حظيتم بها باانتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وإنني على ثقة من أن حكمتكم وحسن إدارتكم ستقودنا إلى ما نصبوا إليه جميعاً من نجاح لدورتنا، وستكون إسهاماً إيجابياً في تدعيم مكانة منظمة الأمم المتحدة وفعالية دورها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وغير المسبوقة.

كما أقدر جهود وحكمة سلفكم والتي كانت محل إحترامنا جميعاً. ولا يفوتني هنا، أن أغتنم هذه الفرصة السانحة لأعرب للسيد/كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن خالص الشكر والتقدير لجهوده الدؤوبة والتي رأينا نتائجها على أرض الواقع وبرغم ما حملته الفترة الماضية من مفاجآت ومواقف عصيبة.. لأنه ظل باستمرار أهلا للنهوض بالمهام والمسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتق هذه المنظمة.

ولا شك أن تجربة العامين اللذين سبقا ولحقا إحتلال العراق قد أظهرا بما لا يدع مجالاً للشك أن الأسلوب الأحادي في صنع القرار الدولي لا يقود إلى خلق المزيد من بؤر التوتر في عالم اليوم وإلى الإضرار بالأمن والسلم الدوليين فحسب ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على أهمية الأخذ بالأسلوب الجماعي في صنع القرار الدولي من خلال المؤسسات متعددة الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

ولأنّ الأمم المتحدة تُمثل النموذج الأرقى للتعددية التي تلتقي فيها إرادات الدول الأعضاء وتعّبر عن همومها المشتركة في الحفاظ على الأمن الجماعي ومواجهة التحديات المشتركة فمن البديهي أن نعمل جميعاً لحمايتها من التهميش وعلى تأكيد دورها وألا نقبل بأي حال أن تكون مرتهنة لإرادة دولة أو دول بعينها ودون مراعاة لإرادة ومصالح الآخرين .

لذلك فإننا نرى أنه من الضروري إعادة النظر في آلية إتخاذ القرار في مجلس الأمن وفي عضويته بحيث تنسجم مع واقع العصر ومقتضيات الأمن الدولي الذي لا يمكن تجزئته ، ولا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول ضمانته وتحمّل مسئولياته دون مشاركة فاعلة من الآخرين . كما يجب التصدي بحزم للقرارات التي لا تتماشى مع أسس القانون الدولي والمبادئ التي قامت الأمم المتحدة لحمايتها ولا تأخذ في الإعتبار رأي الأغلبية من أعضاء المنظمة .

السيد الرئيس ،،

يتزامن إجتماعنا هذا مع الذكرى الثالثة لمأساة الحادي عشر من سبتمبر لنؤكد من جديد التزام الجمهورية اليمنية بمكافحة التطرف والإرهاب في إطار الجهد الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة ونشير هنا إلى أن اليمن قد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في محاربة الإرهاب والإرهابيين . وكان آخرها الإنتصار الذي حققته اليمن في منطقة صعدة ضد مجموعة من المتمردين على الدستور والقانون . والذين مارسو الارهاب لتحقيق أهدافهم فاضروا بالمواطنين الأبرياء وبالأمن والإستقرار في تلك المنطقة من اليمن .

ستظل اليمن مسؤولة عن أمن مواطنيها وحماية أمنها الوطني ووفيّة لإلتزاماتها الدولية في مكافحة الإرهاب وقناعتها بأنه ليس للإرهاب هوية ولا دين . وأنّ النضال من أجل التحرر وإنهاء الإحتلال حق مشروع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادىء العدالة وحقوق الإنسان ولا يمكن إعتباره إرهاباً وأن تجربة اليمن أثبتت أن النجاح في مكافحة الارهاب مرتبط بمعالجة أسبابه وبكافة السُبل والتي تشمل الحوار وتحقيق التنمية والعدالة إلى جانب العمل الأمني والإستخباراتي .

السيد الرئيس ،،

إن اليمن وانطلاقاً من إيمانه بالأمم المتحدة ليشعر أن هذه المؤسسة العظيمة لا تزال وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها أمانتها العامة ، في حاجة لبذل جهد أكبر في سبيل تضييق الهوة الآخذة في الإتساع بين الدول الغنية والفقيرة، نتيجة للسياسات الإقتصادية الراهنة التي تعزز من هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة. وإننا اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى ، بحاجة إلى وقفة جادة لمعالجة أوجه الإختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية بدءاً بقيام الدول الغنية بالوفاء بتنفيذ المبادرات التي أعلنتها والوعود التي قطعتها على نفسها لتحقيق توازن إقتصادي بين الأغنياء والفقراء. لأننا جميعاً ندرك أن الفشل بالوفاء بتلك الوعود سيؤدي إلى المزيد من المرارة لدى الدول الفقيرة ويقود إلى أجواء التطرف والعنف الذي لن تكون أي دولة بمنأى عنها .

وترى حكومة الجمهورية اليمنية في هذا الصدد، أن إدراك زعماء الدول الصناعية ألثمان بضرورة إرساء السلام في الشرق الأوسط وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور السياسي من خلال إحداث تنمية شاملة تشمل دول المنطقة، كما جاء في بيان زعماء الدول الصناعية ألثمان في سي إيلاند بولاية جورجيا، إنما يُمثل حقيقة في منتهى الأهمية وتحدياً إستراتيجياً إيجابياً يهمنا ويهم المجتمع الدولي عامة، ليس لأن قناعات زعماء الدول ألثمان تقوم بتصحيح خللاً مزمناً.. طال انتظاره، بل لما يمكن أن يكون لذلك الإدراك من انعكاسات إيجابية وتحولات كبيرة لصالح الإستقرار ومستقبل الأمن والسلم الدوليين في حالة ملامسة تلك الرؤى أرض الواقع وبشراكة حقيقية وبعيداً عن سياسة الفرض.

وإنطلاقاً من هذه القناعات فقد رحبت اليمن بهذه المبادرات وقبلت المشاركة بقمة الثمان في سي ايلاند ، لأن ذلك لا يتطابق مع توجهاتها حول الإصلاحات فحسب، وإنما لأنها ترحب بأي شراكة بين الدول العربية وشركائها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بل والعالم أجمع بما يخدم أهداف التنمية والإستقرار ومكافحة الإرهاب.

إن حرص اليمن على صنع مستقبل أفضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقة قد دفعها إلى العديد من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية ودفعها إلى تطبيق مبدأ توسيع المشاركة الشعبية في الحكم وتعزيز الشراكة مع الآخرين في الخارج.

وقد جاء إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر الديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الذي عُقد في مطلع هذا العام وبمشاركة العديد من الدول مُمثلة بحكوماتها ومجالسها التشريعية ومجتمعاتها المدنية بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، إستجابة لدعوات الإصلاح الصادرة من حكومات وشعوب المنطقة ليؤكد على أن الحكم الديمقراطي الصالح وإحترام حقوق الإنسان يتطلبان من المجتمع المدني أن يعمل بكامل طاقته بتفاعل ومسئولية وبروح الشراكة والمشاركة مع الحكومات وبدعم من الشركاء من خارج المنطقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة كوسيلة تقود إلى الاستقرار والتقدم والسير في طريق الديمقراطية والتنمية الإنسانية الشاملة.

السيد الرئيس ، السادة الحضور

إننا لا ننكر الإسهامات الكبيرة التي قدمتها منظمتنا في سبيل تحقيق الأمن والسلم والرخاء على إمتداد تاريخها الحافل بالمنجزات غير أنه لا يمكن لنا إلا أن نعترف أنها أيضاً قد عجزت عن حل العديد من الصراعات التي هددت ولا تزال تهدد أمن وإستقرار الدول والشعوب وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي وعجزها عن وقف العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وتهديداتها المُتكررة للدول العربية. إضافة إلى وجود العديد من بؤر التوتر والصراع على إمتداد العالم والتي تستحق عناية خاصة من الأمم المتحدة إذا ما أردنا تحقيق الأمن والسلام الدوليين .

إن موقف الجمهورية اليمنية من قضية فلسطين جلي وواضح وينطلق من المبادئ التي جاءت بها اللجنة الرباعية في خارطة الطريق وما عبرّت عنه المبادرة العربية للسلام والتي ترتكز مبادئها على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها وعاصمتها القدس الشريف، مع إنسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران ١٩٦٧ وعودة اللاجئين إلى مواطنهم .

وطالما أكدنا أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إذا ما ترك لإسرائيل حرية المناورة والإلتفاف على قرارات الأمم المتحدة وأنها لا يمكن أن تقبل بتلك الحلول إلا بقرار دولي يفرض عليها الحل ويلزمها بالتنفيذ.. بل أن الأمر يزداد تعقيداً وصعوبة في الفهم، عندما يستخدم حق النقض ضد أي قرار يلزم إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وهو السبب الذي شجع إسرائيل على الإستمرار في بناء الجدار العنصري الذي يزيد من معاناة الفلسطينيين ويقتطع أجزاء كبيرة من أراضيهم المتبقية وفي تحد للإجماع الدولي ورأي محكمة العدل الدولية.. مؤكدين هنا أن هذا الجدار لا يضمن أمن إسرائيل كما دلت الأحداث الأخيرة.. وأن ما سيوفر لها الأمن حقاً هو القبول بتنفيذ خارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية كما أن مجلس الأمن مطالب بضمان أمن الرئيس ياسر عرفات وحماية الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الإسرائيلي وإحترام خيارات الشعب الفلسطيني وإرادته .

كما أن إنسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المُحتلة جزء لا يتجزأ من أي مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط ، مذكرين هنا بالمبادرة العربية للسلام التي تمثل الإجماع العربي لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

كما تؤكد حكومة بلادي أنّ التهديدات التي تُطلقها الآلة العسكرية الإسرائيلية من وقت لآخر ضد سوريا وإيران تمثل إستفزازاً مرفوضاً وغير مسئول، يزيد من حالة التوتر التي تعاني منها المنطقة، كما أنّ هذه التهديدات تمثل وقوداً لمزيد من العنف وإحباطاً لجهود السلام التي ترمي لإيجاد حلولاً سلمية وعادلة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي محاولة من الحكومة الإسرائيلية للهروب من فشلها في تحقيق الأمن لمواطنيها. وعلى إسرائيل أن تدرك أنّ استقرارها وقبولها من دول المنطقة لن يتحقق إلا بتنفيذها لخارطة الطريق وتطبيقها لقرارات الشرعية الدولية وإنسحابها من الأراضي العربية المُحتلة في فلسطين والجولان ومزارع شبعا.

وفي هذا الإطار أؤكد موقف بلادي المؤيد لجهود الأمم المتحدة حول تدابير مؤتمر نزع السلاح بما في ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإلزام إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية نزع الأسلحة النووية .

السيد الرئيس ، الساحة الحضور

أنّ ما يجري في العراق اليوم من أعمال عنف وإنتهاكات لحقوق الإنسان وسفك دماء أبناء الشعب العراقي الشقيق هو إفراز طبيعي للغزو، ويفرض على هيئة الأمم المتحدة القيام بدورها الذي حددته قرارات الأمم المتحدة في دعم العراق لعودة السكينة والإستقرار في كل ربوعه وتمكين حكومته المؤقتة من ممارسة سيادتها الكاملة للوصول بالعراق إلى إنتخابات ديمقراطية وقيام حكومة دستورية تمثل إرادة الشعب العراقي وتعيد للعراق أمنه وإستقراره وتنهي الإحتلال لأراضيه إنّ الوضع المأساوي الذي تعيشه العراق اليوم بعد إسقاط نظام صدام حسين قد أدى إلى إرهاب وإنتهاكات وفوضى نراها ماثلة أمامنا والتي قد تقود العراق إلى منزلق العنف والصراع الطائفي والعرقي الذي سيُهدد وحدته ومستقبله .

السيد الرئيس ،،

إننا مطالبون اليوم بتقديم الدعم والمساندة لحكومة العراق المؤقتة ومجلسيها الوطني والتشريعي لإجتياز الفترة الإنتقالية الحرجة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٦) بما يضمن تأمين سيادة وإستقلال العراق وبما يحفظ وحدة أراضيه، مؤكدين على أنّ المرحلة القادمة المؤدية إلى الإنتخابات النيابية وتشكيل حكومة وطنية يجب أن تمثل إرادة الشعب العراقي دون تدخل من أحد وأن نساعد جميعاً على بلورة الحلول السياسية للموقف المعقد الراهن وأن نوفر للحكومة المؤقتة إمكانيات النجاح وفي مقدمتها البدء في المصالحة الوطنية ومشاركة كل الطوائف والتيارات السياسية في صياغة مستقبل العراق وإغلاق ملفات الماضي. كما ندعو إلى وقف العنف الذي يدفع ثمنه

المواطنون المدنيون ووقف ردود الأفعال العسكرية المفرطة من قوات الإحتلال التي يذهب ضحيتها الأبرياء وتؤدي إلى المزيد من الدمار وتدفع بالمعتدلين نحو التطرف .

وانطلاقاً من مسئولية اليمن الأخوية نحو العراق الشقيق، تقدمت الجمهورية اليمنية بمبادرة إلى القمة العربية التي عقدت في تونس، تستند إلى مجموعة من الثوابت التي أكدت عليها قرارات الشرعية الدولية ، والتي حملت في جوهرها مبادئ تساعد الشعب العراقي الشقيق للخروج من أزمته ، كما دعت إلى وضع جدول زمني يربط بين المساهمة في إعادة الأمن والإستقرار إلى العراق وإنهاء الإحتلال عن أراضيه ، مؤكدين موقف اليمن الداعم لكل جهد عربي ودولي يوصل العراق إلى بر الأمن والأمان والوحدة الوطنية.

السيد الرئيس ،

وترى بلادي بأن المصالحة الوطنية المبنية على الحوار والوحدة الوطنية هي الطريق لتسوية الخلافات والصراعات في الصومال، وهو الأمر الذي يدعونا إلى المباركة للقيادات الصومالية على ما أنجزوه في عملية المصالحة حتى الآن ومناشدة أطراف الصراع في الصومال إلى تعزيز هذا النجاح وتغليب المصالح الوطنية العُليا لبلادهم . والجمهورية اليمنية التي كانت من الدول السباقة نحو الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بدورهما الإيجابي والفعّال لتوفير إحتياجات الأمن والسلام في الصومال، والحكومة اليمنية تقدر الجهود التي تبذل اليوم للوصول بمحادثات المصالحة الصومالية إلى منتهاها.. وذلك بتشكيل مجلس الشورى وإنتخاب رئيساً للصومال، وتشكيل حكومة مؤقتة تقود الصومال نحو صياغة دستوره الجديد، وقيام نظام حكم ديمقراطي على أرضه. مؤكدين هنا ، أن اليمن ستقف مع الجهود الخيرة لكل من حكومة جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وتقدر الجهد الأوروبي والأمريكي لإنجاح المصالحة.

السيد الرئيس ،

لقد تابعت الجمهورية اليمنية باهتمام بالغ وعن كثب الأوضاع الإنسانية في إقليم (دارفور) في السودان الشقيق، ونؤكد هنا على قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في الجامعة العربية في بداية شهر أغسطس المنصرم، والذي شارك فيه رئيس مفوضي الإتحاد الإفريقي ووزير الخارجية النيجيري بصفته ممثلا لفخامة الرئيس اوبسانجا رئيس نيجيريا الرئيس الحالي للإتحاد الإفريقي ، وكذلك على قرارات مجلس وزراء الخارجية الذي إنعقد في دورته الإعتيادية يومي ١٤ و١٥ سبتمبر، حيث عكست تلك القرارات الموقف العربي الإفريقي المشترك تجاه معالجة الأوضاع في (دارفور) والتي تؤكد على أن معالجة الأوضاع في (دارفور) يجب أن تنحصر في الإطار الإفريقي وبدعم عربي، مؤكدين الرفض لأي محاولات لإيجاد شرخ في العلاقات العربية – الإفريقية، والتأكيد على عدم وجود أي أدلة حقيقية تثبت حدوث إبادة جماعية، ومع التأكيد على ضرورة تحمّل الحكومة السودانية لمسئولياتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية مواطنيها وسحب الأسلحة من كافة المليشيات، إلا أنّ نجاح حكومة السودان في تحقيق

ذلك سيعتمد على مدى الدعم الدولي للحكومة السودانية وتوفير المعونة اللازمة للإغاثة الإنسانية، مع تقيد جميع الأطراف الخارجية بعدم التدخل في الشئون الداخلية للسودان ، ودعم جهود حكومة السودان في نشر قواتها لتثبيت الأمن وحماية مواطنيها ومواجهة كافة العناصر المسلحة التي كانت سبباً في اختلاق الأزمة وعلى أن يقدم لحكومة السودان الدعم اللوجستي اللازم من الإتحاد الإفريقي والدول العربية لتحقيق ذلك.

إن التجاوب الذي أظهره السودان لقرارات الأمم المتحدة والخطوات التي قام بتنفيذها تؤكد التزام السودان لتعهداتها، ولذا فإننا ندعو الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن إلى التعامل مع الأحداث من خلال التقييم الصحيح للأوضاع في (دارفور) والتي بدأت في التحسن، وتجنب الإنحياز لطرف ضد آخر، والتركيز على الجانب الإنساني بعيداً عن الدوافع والتأثيرات السياسية، كما ينبغي حث كافة أطراف النزاع في إقليم (دارفور) على المشاركة بفاعلية ودون شروط مسبقة في محادثات السلام مع الحكومة السودانية للتوصل إلى حل عادل لهذه الأزمة ورفض سياسة الإبتزاز أو التوظيف الخاطيء للأحداث لمصلحة المتمردين، مع تحمّل أي طرف يخل بالتزاماته ، بناء على رقابة أمنيّة أمينة ومحايدة الإجراءات لإخلاله بالإتفاقات .

السيد الرئيس ،

وبهذه المناسبة فإنّ حكومة الجمهورية اليمنية تؤكد أنّ الممارسة أو التهديد لسياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية الانفرادية والتي تمارس على بعض الدول الأعضاء تشكّل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي فضلاً عن ثبوت فشلها، كما برهنت على ذلك التجربة في أكثر من مكان وأنّ العقوبات والحصار إنما تزيد من معاناة المواطنين الأبرياء وتؤدي إلى تصعيد الصراعات.

وبلادي وهي تؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى إنهاء التدابير الإنفرادية تؤكد وفي نفس الوقت على ضرورة إشاعة ثقافة الحوار والتفاهم حول كافة القضايا التي نختلف حولها، وإعتماد الحوار وسيلة ونهجاً عقلانياً وحضارياً لتسوية النزاعات والخلافات في العلاقات بين الدول.

وختاماً نتمنى للجمعية العامة في دورتها هذه التوفيق والنجاح في مهامها لتعزيز العمل المشترك وصولاً إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار للجميع ، ونتطلع إلى أن تثمر الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق إصلاحات طال إنتظارها، بما في ذلك مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن الدولي، بهدف زيادة فعالية هذه المنظمة وجعلها أكثر إستجابة للمُتغيرات المُتسارعة في العلاقات الدولية، مؤكدين على أنّ الجمهورية اليمنية ستكون سنداً لكل جُهد يهدف إلى زيادة فاعلية دور الأمم المتحدة ويؤكد مصداقيتها ويصون سيادة وإيرادات أعضائها ويضمن مشاركة الجميع في صنع الغد الأفضل.

وشكـــراً ،،

.....